



פורום המרצות | מנדי מחאזרות
והמרצים למשפטים | מחאזרי القانون
למען הדמוקרטיה | من أجل الديمقراطية
The Israeli Law Professors' Forum for Democracy



محامون من أجل إدارة سليمة
عوركي دين لقيدوم منهل תקין



مرشد قصير للمرشحين والناخبين، والمرشحات والمرشحات آب، 2023



مقدمة

من المقرر أن تجري الانتخابات للسلطات المحلية يوم الثلاثاء 31.10.23، وكلنا أمل أن تستغل هذه الفترة لطرح ومناقشة قضايا جماهيرية عامة، ورفع الوعي لقضايا الديمقراطية والتعددية في الحكم المحلي والمركزي.


كما نأمل أن تكون قيم النزاهة والاستقامة وأسس الإدارة السليمة نبراساً للمرشحين، القوائم والمواطنين، في فترة الانتخابات وبعدها.

هذه النشرة أعدت من قبل الطاقم القانوني في جمعية محامون من أجل إدارة سليمة (ج.م)، بناء على أسئلة متكررة وتوجهات وصلت الجمعية، أو طرحت خلال محاضرات ولقاءات مهنية مع منتخب جمهوري. تهدف النشرة لعرض قضايا انتخابية مختلفة للمرشحين وللمواطنين الذين يهمهم الأمر ويرغبون بتوجيه أولي للتعرف على أبرز القوانين والأحكام المتعلقة بالانتخابات.

تصدر هذه النشرة بالشراكة مع منتدى محاضرات ومحاضري القانون من أجل الديمقراطية، الذي يهدف إلى تعزيز أسس الديمقراطية والليبرالية في الدولة وفي جهاز القضاء، بما في ذلك مبادئ سلطة القانون والإدارة السليمة. المنتدى يرى بالانتخابات المحلية فرصة هامة لتعزيز أسس الديمقراطية وتعزيز دور المواطنين في العمل المحلي والجماهيري.

في الصفحات القادمة نتطرق لعمل السلطات المحلية في فترة الانتخابات، ممارسة الحق في الترشح والانتخاب، ولأهم القوانين والأحكام التي تنظم العملية الانتخابية.

ننوه أن النقاش المعروض للقضايا المختلفة قد لا يستوفي كل جوانبها، وقد لا يعرض كل الأوامر القانونية ذات الصلة، وبالتالي لا يمكن اعتماده كاستشارة قانونية أو كبديل لاستشارة قانونية، واستعمال النشرة هو بمسؤولية القارئ.

للتعمق في المواضيع المطروحة بالنشرة، أرفقنا لبعضها روابط لنشرات وزارية وقوانين مختلفة، يمكن الاستفادة منها للاستزادة والحصول على شرح أوفى، أو أمثلة من شأنها أن تبسط النقاط المعروضة. إلى جانب الشرح نشير إلى المصادر ذات الصلة، بواسطة صورة عين. 

بطبيعة الحال، قد تتبادر للقارئ خلال القراءة أسئلة إضافية لم تحظ بجواب واضح في هذه النشرة. ندعوكم للتوجه للجمعية بأسئلة عينية. يمكن أيضاً التوجه بقضايا الانتخابات المحلية لمنتدى محاضرات ومحاضري الحقوق من أجل الديمقراطية، وذلك عن طريق منتدى المختصين الإلكتروني في موقع المنتدى.

عمل السلطات المحلية في فترة الانتخابات


قاعدتان أساسيتان تنظمان عمل السلطات المحلية في فترة الانتخابات:


الاستمرارية: رئيس السلطة وأعضاء المجلس يستمرون بإشغال المناصب الموكلة إليهم، حتى انتخاب رئيس وأعضاء جدد ودخولهم لولاية جديدة، بعد 21 يوم من الانتخابات. الطواقم المهنية من موظفي المجلس تواصل عملها بتقديم الخدمات للمواطنين.


👁️ قانون البلديات - بند 24

واجب العمل بحذر وتروي: خوفاً من اتخاذ قرارات من شأنها أن تقيد الرئيس والأعضاء الجدد بعد الانتخابات، استغلال موارد السلطة لأغراض سياسية ومحاولة المس بزاهة الانتخابات، من واجب السلطة أن تتصرف بمعقولية، بحذر وتروي في فترة الانتخابات.

معايير معتمدة لفحص قانونية نشاطات السلطة وضرورتها في فترة الانتخابات:

أهمية الموضوع وأبعاده مثلاً، تعيين لإشغال وظائف عادية مقابل تعيين لإشغال أحد المناصب الكبرى. 

الضرورة – نفحص إذا كان الموضوع قابلاً للتأجيل إلى ما بعد الانتخابات، وإذا كان تأجيله يعيق استمرارية تقديم الخدمات للمواطنين. 

مقارنة مع فترات أخرى – هل النشاط اعتيادي (تقوم به السلطة بشكل عام) أم أنها خطوة خاصة جاءت في فترة الانتخابات؟ 

👁️ للاستزادة: منشور مدير عام وزارة الداخلية من يوم 06.07.23 | منشور مدير عام وزارة الداخلية – تعيينات في فترة الانتخابات

مجالات في عمل السلطة تستوجب الحذر والفحص في فترة الانتخابات:

- أ. مناقصات وتعاقبات لتلقي خدمات وشراء مستلزمات
- ب. تعيينات ومناقصات لإشغال وظائف في السلطة المحلية
- ج. إعطاء دعم لجمعيات وفرق رياضية
- د. تخصيص أراضي وأملاك لاستعمال جمعيات ومؤسسات
- هـ. توزيع منح
- و. منشورات من قبل السلطة المحلية وتنظيم مؤتمرات وفعاليات

تعليمات وزارة الداخلية بشأن التعيينات

إشغال المناصب بالسلطات في فترة الانتخابات، والمناصب الكبرى بالذات، يعتبر من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في هذه الفترة، بسبب الخوف من استغلال موارد السلطة لكسب أصوات أو أهداف سياسية أخرى. لدرء هذه المخاوف، أصدرت وزارة الداخلية مرسوماً خاصاً لفترة الانتخابات، جاء ليوافق بين احتياجات السلطة وبين ضرورة منع استغلال مواردها لأهداف انتخابية.

👁️ منشور مدير عام وزارة الداخلية - تعيينات في فترة الانتخابات

تعليمات الوزارة تقسم سنة الانتخابات إلى قسمين، بحيث تُفرض تقييدات أكبر على التعيينات في الستة أشهر الأخيرة التي تسبق الانتخابات. كما تتطرق بشكل خاص إلى التعيينات لإشغال المناصب الكبرى.

منع استغلال موارد السلطة لغرض الدعاية الانتخابية

يمنع القانون استغلال موارد السلطة (الملموسة والرمزية) لغرض الدعاية الانتخابية والتسويق الشخصي لمنتخبي الجمهور، كما يمنع القانون أيضاً مشاركة موظفي الدولة وموظفي السلطة المحلية في الدعاية الانتخابية، وذلك منعاً لهدر موارد السلطة لأهداف سياسية وللحفاظ على المساواة بين المرشحين.

👁️ قانون الانتخابات (طرق الدعاية الانتخابية) - بند 2 | قانون السلطات المحلية (انتخابات) - بند 75أ

هذه التقييدات تسري طوال الوقت، لكن يتمّ التشديد عليها بشكل أكبر في فترة الانتخابات. لجنة الانتخابات المركزية ولجان الانتخابات اللوائية مخولة بالبت في التماسات وإصدار أوامر بحق مرشحين، قوائم، سلطات وموظفين لمنع دعاية انتخابية تتم بخلاف القانون.

ننوه إلى أنه ليس كل نشر أو فعالية تنظمها السلطة في فترة الانتخابات تعتبر بالضرورة دعاية انتخابية. لتعريف ماهية الدعاية الانتخابية وفحص إذا ما كان نشر أو حدث معين هو بمثابة دعاية انتخابية، ذكرت في القرارات القضائية عدة معايير، فيما يلي أهمها:

أ. موعد النشر والقرب لفترة الانتخابات

ب. الجهة المبادرة للنشر

ج. نشر اعتيادي بالمقارنة مع نشر بشكل استثنائي

د. الهدف من النشر (هل النشر يخدم غرضاً آخر غير الدعاية الانتخابية؟)

ه. هوية الجهة التي تقوم بالنشر

و. نسب إنجازات السلطة لشخص الرئيس أو منتخب جمهور آخر

ز. وتيرة النشر وتكلفته (بالمقارنة مع تكلفة نشر سابق)

ح. مصداقية النشر ودقة المعلومات الواردة فيه

أمثلة لدعاية انتخابية منعتها لجان الانتخابات

أ. استعمال السلطة لشعارات ومضامين سياسية تعود لمرشح معيّن، وكذلك استعمال المرشحين لشعارات ومضامين تعود للسلطة المحليّة.

ب. نسب إنجازات السلطة لمنتخبي الجمهور.

ج. دمج منتخب الجمهور، باسمه أو صورته، في المنشورات بدون حاجة.

د. نشر معلومات للجمهور بمقاطع فيديو يقدمها رئيس السلطة المحليّة.

هـ. الدعوة لفعاليات باسم منتخب الجمهور أو برعايته.

و. نشر كلمات مديح وتبجيل بحق منتخبي الجمهور.

مجالات تتطلب انتباهاً خاصاً في فترة الانتخابات

أ. منشورات في موقع السلطة على الإنترنت وفي حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي.

ب. مجلات وكراسات معلومات تنشرها السلطة.

ج. دخول مرشحين لمرافق تابعة للسلطة المحليّة لالتقاط صور أو إنتاج مقاطع فيديو.

د. مشاركة موظفي الدولة وموظفي السلطات المحليّة في الدعاية الانتخابية.

هـ. إقامة مؤتمرات وفعاليات.

و. توزيع هدايا وجوائز (القانون يمنع توزيع هدايا وتضييفات ضمن الدعاية الانتخابية، حتى لو لم تكن على حساب السلطة المحليّة).

👁️ للاستزادة: منشور مدير عام وزارة الداخلية من يوم 06.07.23 | [قانون الانتخابات \(طرق الدعاية الانتخابية\)](#)

- بند 8

الحق في التصويت

من يحق له أن يصوت؟ مواطن السلطة المحلية، الذي يبلغ في يوم الانتخابات جيل 17 سنة فما فوق، وقد ورد اسمه في سجل الناخبين، يوم استصدار السجل من سلطة السكان (14.9.23).

👁️ قانون السلطات المحلية (انتخابات) – فصل ب

مبادئ أساسية في الانتخابات: انتخابات عامة، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية.

سجل الناخبين – قائمة يتم اقتطاعها من سجل السكان، والتي تشمل أسماء المصوتين في السلطة المحلية، عنوانهم وأرقام هوياتهم. بموجب القانون، يحق لكل شخص أن يتوجه لوزارة الداخلية ويفحص إذا ما كان مسجلاً في سجل الناخبين.

👁️ موقع وزارة الداخلية - الحق في التصويت

يحق للمصوتين الذين لم تدرج أسماؤهم في سجل الناخبين نتيجة لخطأ ما، أن يتوجهوا لوزير الداخلية بطلب لتصحيح الخطأ وإدراجهم في السجل حتى يوم 28.9.23. يمكن أيضاً الالتماس للمحكمة ضد قرار وزير الداخلية بهذا الصدد.

👁️ قانون السلطات المحلية (انتخابات) – بند 20

لمن نصوت؟

🗳️ لرئيس السلطة – بتصويت مباشر (بالاسم).

🗳️ لقائمة مرشحين لعضوية المجلس – تعرف عبر شارة (أحرف) خاصة بها.


🗳️ لقائمة مرشحين للجنة المحلية (في المجالس الإقليمية).


الحق في الترشح والتقييدات التي تسري عليه


يحق الترشح لكل شخص (من سكان السلطة) يبلغ 21 سنة فما فوق واسمه مسجل في سجل الناخبين. ليكون اسم المرشح في سجل الناخبين، يجب أن يكون عنوانه لدى وزارة الداخلية في نطاق السلطة التي يطلب الترشح لها وذلك حتى يوم 14.9.23 – وهو يوم استصدار النسخة النهائية من سجل الناخبين. كما يجب أن يكون مكان سكن المرشح (مركز حياته) داخل نطاق السلطة. عادة يمكن تغيير عنوان السكن عبر الإنترنت وبدون مقابل.


[طلب تغيير عنوان](#) 


تقييدات يفرضها القانون على الحق في الترشح

 على **موظفي السلطة المحلية** الذين يشغلون وظائف معينة يحددها القانون، في حال رغبتهم بالترشح للعضوية، الخروج لإجازة غير مدفوعة الأجر 60 يومًا قبل الانتخابات. من يريد الترشح لرئاسة السلطة عليه الاستقالة من العمل في السلطة 90 يومًا قبل الانتخابات (قد فات موعد الاستقالة للانتخابات القريبة). تقييدات خاصة تسري على المراقب الداخلي ومدير عام السلطة المحلية.

 قضاة في المحاكم المدنية والدينية، شخص غير مؤهل قانونيًا (١٦٥٧ ل ١٦٦)، وشخص أعلن عن إفلاسه (١٦٧٥ ل ١٦٧٦).

 شرطيون، ضباط جيش، سجانون، مراقبون وموظفون مع صلاحيات تحقيق، موظفو رفاه اجتماعي، موظفو ضرائب وجباية، وآخرون مع صلاحيات مختلفة (لبعض موظفي القطاع العام، مثل موظفي سلك التربية والتعليم، نشرت تعليمات خاصة من قبل الوزارة المشغلة).

 شخص قضى حكمًا بالسجن الفعلي لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، إثر إدانة بمخالفة مدموغة «بوصمة عار» (١٦٦٧)، ولم تمر 7 سنوات من موعد إنهاء فترة السجن. في حال لم تتطرق المحكمة في قرارها لقضية «بوصمة العار»، يجب التوجه قبل موعد تقديم القوائم (أي قبل 20.9.23) لرئيس لجنة الانتخابات المركزية بطلب ليقرر إذا ما كانت المخالفة مدموغة بوصمة عار.

 للاستزادة: [قانون السلطات المحلية \(تقييد الحق بالترشح\) | قانون السلطات المحلية \(انتخابات\) – بند 7 | قانون السلطات المحلية \(انتخاب رئيس السلطة ونوابه وولايتهم\) – بند 4 | توجيهات وزارة التربية والتعليم](#)

الوصول للسلطة لا يكون بكل ثمن! قانون الانتخابات يقر عددًا من المخالفات الجنائية المتعلقة بالانتخابات، مثل تزوير أسماء وتواقيع مجموعة ناخبين (لتركيبة قائمة أو مرشح رئاسية)، تغيير مكان الإقامة في سلطة السكان وتسجيل مكان لا يسكن فيه المرشح، استخدام غير قانوني لسجل الناخبين، وتصرفات أخرى قد تعرقل سير الانتخابات وتمس بنزاهتها.

⑥ قانون السلطات المحلية (انتخابات) – فصل ط

يجرم القانون محاولة التأثير على الناخبين بطرق غير شرعية، مثل الرشوة والتهديد. عرض رشوة على شخص، تلقي رشوة، تهديدات، وعود بتعيين لوظيفة، إقالة من وظيفة أو تهديد بالإقالة، أو ممارسة ضغوطات عبر استغلال وسائل دينية واجتماعية (مثل حلف اليمين، النذر، فرض المقاطعة، الخ..) – كلها مخالفات جنائية يجرمها القانون.

الرشوة قد تكون مادية (عن طريق دفع أموال بشكل مباشر)، وقد تكون عن طريق إعطاء مقابل بطريقة أخرى، مثل تعيين لوظيفة، منحة، إعفاء من دفع الأرنونا أو تقاعس عن الجباية. قد يكون هدف الرشوة التأثير على متلقي الرشوة نفسه أو على أشخاص آخرين على صلة به.

ممارسة الحق بالترشح: جوانب إجرائية

تقديم قوائم ومرشحين لرئاسة السلطة

في كل سلطة محلية عُين مدير انتخابات، له صلاحيات مختلفة لإدارة يوم الانتخابات.

👁 قائمة مديري الانتخابات

تقديم قوائم المرشحين لمدير الانتخابات سيكون في يوم 20.9.23 بين الساعات 9:00 و 11:00 وفي يوم 21.9.23 بين الساعات 15:00 و 21:00.

👁 وظائف مدير الانتخابات

كتلة في الكنيست، حزب، كتلة في السلطة المحلية (قائمة ممثلة بأعضاء في المجلس السابق)، ومجموعة ناخبين بإمكانهم تقديم مرشحين للعضوية والرئاسة.

مجموعة ناخبين: مجموعة لا تقل عن 200 شخص من مواطني السلطة المحلية أو مجموعة تشكل 2% من أصحاب حق الانتخاب (حسب الأقل بينهما). مجموعة الناخبين المعنية بتقديم قائمة جديدة عليها أن ترفق تواريخ (ترزكية) من قبل أعضاء المجموعة - على شرط أن لا يكون أصحاب تلك التواريخ قد وقعوا لترزكية قوائم أخرى - وتصريح مشفوع بالقسم (תצהיר) لوكيل القائمة يؤكد فيه مصداقية تواريخ المجموعة. توقيع شخص لترزكية قائمة لا تترتب عليه واجبات والتزامات مستقبلية.

الكتل في المجلس المنتهية ولايته: حتى يوم 27.8.23 تعقد في مجلس السلطة المحلية جلسة للتصريح عن الكتل (שיבת הזדהות)، يتوجب على كل واحد من أعضاء المجلس خلالها أن يصرح عن الكتلة التي ينتمي إليها. عضو المجلس غير ملزم بالتصريح عن الانتماء لنفس الكتلة التي كان عضوًا عنها، وبإمكانه التصريح بالانتماء لكتلة جديدة ومنفصلة، أو حتى كتلة تتكون من شخص واحد.

عضو المجلس الذي يتغيب عن جلسة التصريح عن الكتل بإمكانه أن يقوم بإبلاغ مدير الانتخابات، رئيس المجلس والأعضاء خطيًا باسم الكتلة التي ينتمي إليها، وذلك حتى يوم 27.8.23.

ترشيح مرشح لرئاسة السلطة المحلية يقدم عن طريق كتلة في الكنيست، حزب أو كتلة من كتل المجلس المنتهية ولايته. يمكن أيضًا ترشيح مرشح عن طريق ترزكية من قبل مجموعة ناخبين تعدادها 750 شخصًا أو 3% من أصحاب حق الاقتراع - حسب الأقل بينهما (بشكل مشابه لتقديم قائمة عضوية من قبل مجموعة ناخبين، كما ذكر أعلاه).

جميع المستندات الضرورية لترشيح قوائم ومرشحين لرئاسة السلطة، تواريخ ترزكية من مجموعة ناخبين والتصريح المشفوع بالقسم (תצהיר) المرافق للتواريخ، تقدم جميعها ضمن كراسات خاصة يتم الحصول عليها مسبقًا من مدير الانتخابات ابتداءً من يوم 24.8.23.

تقديم قائمة جديدة من قبل مجموعة ناخبين منوط بتقديم كفالة مالية لمدير الانتخابات. حجم الكفالة يتغير حسب كبر السلطة المحلية، ويمكن معرفة قيمة الكفالة المطلوبة في كل سلطة عن طريق موقع وزارة الداخلية. يمكن أن تُصادر الكفالة أو قسم منها في حالات معينة – مثلاً، قائمة أو مرشح لم يتم المصادقة على ترشيحهم من قبل مدير الانتخابات، أو مرشح لرئاسة السلطة لم يحصل على 10% من الأصوات الصحيحة.

👁️ للاستزادة: [قانون السلطات المحلية \(انتخاب رئيس السلطة ونوابه وولايتهم\) – بند 8 | قانون السلطات المحلية \(انتخابات\) – بند 38 | قانون السلطات المحلية \(انتخابات\) – بند 42 | قانون السلطات المحلية \(انتخابات\) – بند 70 | حجم الكفالة](#)

على مقدمي ترشيحات القوائم ومرشحي الرئاسة الحصول على مصادقة خطية من مدير الانتخابات تؤكد استلامها.

قوائم مرشحين – نقاط يجب الانتباه لها

مرشح لعضوية المجلس يمكنه أن يكون في قائمة واحدة فقط.

عدد المرشحين في قائمة لا يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس، ولا يزيد عن ضعف ذلك العدد (مثلاً، في مجلس مكون من 15 عضواً، لا يقل عدد المرشحين في القائمة عن 5 ولا يزيد عن 30).

👁️ عدد أعضاء المجلس في السلطات المحلية

كل قائمة مرشحين تحمل شارة مكونة من أحرف مختلفة (من 1-3 أحرف) تظهر على بطاقة التصويت. لكتلة ممثلة في الكنيست وكتلة في المجلس السابق حق الأولوية باختيار الأحرف التي استخدمتها في الانتخابات السابقة. لاستعمال حرف استخدمته كتلة في الكنيست أو كتلة في المجلس السابقة يجب الحصول على موافقة خطية من وكيلها. بالنسبة للأحرف الأخرى، الأولوية تعطى لمن يطلب استخدامها أولاً.

للحفاظ على المساواة بين القوائم ومنع مغالطة الناخبين، يمنع استخدام شارة (أحرف) القائمة حتى يوم 19.09.23.

يمكن طلب تغيير شارة القائمة من مدير الانتخابات حتى يوم 3.10.23. لا يمكن اختيار أحرف من شأنها مغالطة جمهور الناخبين أو أحرف قد تفهم على أنها مرتبطة بقوائم أخرى.

قبل تقديم القوائم، يجب التأكد جيداً من عدم وجود أخطاء غير قابلة للتعديل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى شطب القائمة. مدير الانتخابات يبلغ القوائم عن أخطاء قابلة للتعديل في ملف الترشيح حتى يوم 1.10.23 وعليها تعديلها حتى يوم 3.10.23.

👁️ الأخطاء القابلة للتعديل | الأخطاء غير القابلة للتعديل

على مدير الانتخابات أن يرسل قرارًا خطيًا مفصلاً حول عدم المصادقة على قائمة أو بعض مرشحيها، وقراره حول اسم القائمة وشارتها حتى يوم 8.10.23. يمكن الالتماس ضد القرار للمحكمة المركزية حتى يوم 11.10.23.

سجل الناخبين

هنالك موعدان لإصدار سجل الناخبين: الأول كان في بداية شهر حزيران، والثاني سيكون في يوم 14.9.23.

في سجل الناخبين مدرجة أسماء كل أصحاب حق الاقتراع في السلطة المحلية. المعلومات التي تعطى للمرشحين من السجل تتضمن معطيات أساسية مثل الاسم الكامل، عنوان الناخب، رقم الهوية، الصندوق الذي يصوت به ورقمه التسلسلي في الصندوق. سجل الناخبين لا يشمل تفاصيل حول طرق الاتصال بالناخب (مثل رقم الهاتف وما شابه).

الحصول على نسخة من سجل الناخبين منوط بتقديم طلب وتعهد بالحفاظ على الخصوصية، وفق القانون. تقديم طلب للحصول على نسخة يتم عن طريق موقع وزارة الداخلية بالإنترنت. يمكن الحصول على معلومات من الإصدار الأول للسجل من بداية شهر حزيران، أما الحصول على نسخة من الإصدار الثاني (النهائي) فيبدأ من يوم 24.9.23.

توجيهات بشأن تقديم طلب لمعلومات من سجل الناخبين

طلب للحصول على نسخة من سجل الناخبين من قبل قائمة جديدة أو من قبل مرشح للرئاسة في مجلس إقليمي (فيما عدا الرئيس الحالي) يقدم مع إرفاق تواريخ من مواطني السلطة، الذين يصرحون بنيتهم أن يكونوا جزءاً ممن سيقدمون ترشيح القائمة أو المرشح.

لطلب من قبل كتلة من كتل المجلس السابق ترفق مصادقة من قبل رئيس السلطة، يقر فيها بوجود الكتلة المذكورة ويذكر أسماء أعضائها - على المصادقة أن تشمل تاريخ إصدارها. يجب إرفاق أسماء أعضاء الكتلة وتواريخهم للطلب الذي يقدم لوزارة الداخلية بهذا الصدد.

لجنة الانتخابات

حتى يوم 1.9.23 يختار مجلس السلطة المحلية ممثلي الكتل المختلفة في لجنة الانتخابات. عدد ممثلي الكتلة في لجنة الانتخابات كعدد أعضائها في المجلس بعد جلسة التصريح عن الكتل.

على كل كتلة أن تقدم لرئيس السلطة المحلية ومدير الانتخابات قائمة ممثليها ومن ينوبون عنهم وعنوان سكنهم، حتى يوم 27.8.23.

النصاب القانوني لجلسات لجنة الانتخابات يكون ثلث أعضائها بما في ذلك رئيس اللجنة. الدعوة لجلسات اللجنة توجه للأعضاء خطياً، قبل 24 ساعة على الأقل.

تملك لجنة الانتخابات صلاحيات مختلفة تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية، من ضمنها تحديد تركيبة اللجان في الصناديق.

تمويل الحملات الانتخابية

تمويل الحملة الانتخابية للقوائم والمرشحين يتم برقابة مراقبة الدولة. كل قائمة أو مرشح يقومون بصرف أموال لغرض المنافسة في الانتخابات ملزمون بتقديم تقرير لمراقب الدولة حول المدخولات والمصروفات.

يحق للقائمة تلقي تعويضًا مقابل مصروفاتها – قيمة التعويض متعلقة بنتيجة الانتخابات. يتم تعويض القائمة حسب عدد المقاعد التي تحصل عليها، وفق معايير أقرها القانون، وفي حالات معينة يمكن أن تحصل على مبلغ إضافي (مثلًا، حسب النتيجة التي حصل عليها مرشح القائمة لرئاسة السلطة، أو التمثيل النسائي في القائمة). يمكن تقديم طلب لتمويل الحملات الانتخابية (تعويض مقابل المصروفات) حتى 5 أيام قبل الانتخابات.

⊙ قانون السلطات المحلية (تمويل الانتخابات) - بند 6 | قانون السلطات المحلية (تمويل الانتخابات) - بند 7

يجب الانتباه – الأحكام بشأن تمويل الحملات الانتخابية لقوائم منبثقة عن كتل في المجلس السابق أو أحزاب في الكنيست تختلف إلى حد ما عن تلك المتعلقة بالقوائم الجديدة. هنالك اختلاف أيضًا في المجالس الإقليمية.

يجب إدارة كل المصروفات والمدخولات المتعلقة بالانتخابات عن طريق حساب بنك خاص للمرشح أو القائمة. عند فتح حساب بنك جديد للقائمة يجب إبلاغ مكتب مراقب الدولة، تعيين مدقق حسابات (باستثناء حالات خاصة في السلطات التي لا يزيد عدد الناخبين فيها عن 5,000)، وإنشاء حساب للقائمة في موقع مراقب الدولة على الإنترنت للإبلاغ عن المصروفات والمدخولات.

⊙ قانون السلطات المحلية (تمويل الحملات الانتخابية) - بند 17 | التسجيل للمنظومة في موقع مراقب الدولة

في الحساب على موقع مراقب الدولة يجب الإبلاغ عن المدخولات، المصروفات، التزامات مالية، كفالة، أو قروض. المعلومات حول التبرعات والقروض تنشر للجمهور.

⊙ معلومات حول التبرع للقوائم والمرشحين في الانتخابات

يمكن الحصول على تبرعات مالية وعينية من أفراد مواطني الدولة فقط، حتى مبلغ 5,000 شيكل من الأسرة الواحدة. عند تلقي قروض وكفالات يجب تدوينها في عقد مكتوب، وعند تلقي أي مدخولات يجب إصدار وصل بالمبلغ خلال 3 أيام. كما يجب الانتباه لطرق التسجيل الخاصة لكل نوع تبرع (تبرع نقدي، بواسطة بطاقة اعتماد، تحويل بنكي).

ليس كل مصروف قابل للاسترجاع من خزينة الدولة. يجب أن تكون مصروفات متعلقة بالانتخابات لاحتياجات ضرورية ومنطقية. لذلك، لا يمكن تلقي تعويض مقابل صرف مبالغ طائلة على أمور هامشية، أو صرف مبالغ على أمور غير قانونية (مثلًا: لا يمكن تلقي تمويل من الدولة لدفع غرامات

على أثر تعليق لافتات بخلاف القانون). لاسترجاع الأموال يجب الاحتفاظ بالمستندات التي تثبت صرفها (طلب الحصول على عمل أو خدمة، اتفاقية، فاتورة، الخ..).

يجب تقديم تقرير نهائي لمراقب الدولة، خلال 5 أشهر بعد الانتخابات، وإرفاق ورقة موقف من مدقق حسابات. بعد الفحص يقرر مراقب الدولة إعطاء تقييم إيجابي للقائمة أم لا.

تمويل الحملة الانتخابية هو في الواقع استرجاع للمصروفات. بعد 20 يوم من نشر نتائج الانتخابات، تتلقى القائمة 85% من التمويل، حسب النتائج، وحسب المصاريف التي وافق مراقب الدولة على استرجاعها. تقييم سلبي للقائمة من قبل مراقب الدولة قد تترتب عليه عقوبات مختلفة.

👁 [قانون السلطات المحلية \(تمويل الحملات الانتخابية\) - بند 23](#)

👁 [للاستزادة: تمويل الحملات الانتخابية \(موقع وزارة الداخلية\) | تقرير مراقب الدولة](#)

إدارة يوم الانتخابات

يوم عطلة – أي عامل تجري انتخابات في مكان سكنه وقد أدرج اسمه في سجل الناخبين يستحق يوم عطلة مدفوعة الأجر. خدمات المواصلات تعمل كالمعتاد.

مكان الصناديق وساعات التصويت

التصويت يكون في صندوق محدد سُجل الناخب فيه مسبقًا. يتم إرسال إشعار للناخب حتى 21 يومًا قبل الانتخابات. ممارسة الحق بالتصويت غير منوطة بتلقي هذا الإشعار ولا بعرضه في صندوق الاقتراع.

يمكن للناخب فحص مكان الصندوق بعدة طرق. بما أن الموقع قد يتغير من المفضل فحص مكان الصندوق بالشهر الأخير الذي يسبق الانتخابات.

فحص مكان التصويت

تفتح الصناديق يوم الانتخابات في الساعة 7:00 وتغلق في الساعة 22:00.


في حال إجراء جولة ثانية لاختيار رئيس سلطة محلية (تكون عندما لا يحصل أي من المرشحين على 40% من الأصوات)، تفتح الصناديق في الساعة 13:00 وتغلق في الساعة 22:00.


يحق للناخبين الذين يصلون الصندوق خلال ساعات التصويت أن يدلوا بأصواتهم بعد الساعة 22:00 في حال كان تأخير بعملية التصويت.


حتى موعد أقصاه 6 أيام قبل يوم الانتخابات، يصدر مدير الانتخابات بيانًا يتخلل أسماء المرشحين والقوائم، مكان الصناديق وساعات التصويت، ويعلق في لوحات الإعلانات التابعة للسلطة المحلية، كما ينشر في موقع المجلس على الإنترنت. معلومات كهذه تنشر أيضًا بـمكان بارز في كل صندوق.


يمكن للناخب التعريف عن نفسه أمام سكرتير الصندوق بواسطة بطاقة هوية، جواز سفر ساري المفعول، رخصة سياقة سارية المفعول أو هوية عسكرية.

بطاقات التصويت

بطاقة بيضاء: لانتخاب قائمة مرشحين لعضوية المجلس (تعرف بواسطة شارة مكونة من 3-1 حروف) 

بطاقة صفراء: لانتخاب مرشح رئاسة 

بطاقة صفراء: للجنة المحلية (في المجالس الإقليمية) 

 يحق للناخب الحصول على بطاقات فارغة من لجنة الصندوق، يكتب عليها اختياره باللون الأزرق فقط (بدلاً من البطاقات المطبوعة). لا يكتب الناخب شيئاً على هذه البطاقة سوى اسم القائمة وأحرفها (أو اسم المرشح، في التصويت لرئاسة السلطة المحلية)

كيفية التصويت

بعد التعريف عن نفسه بواسطة بطاقة هوية (أو بطاقة تعريف أخرى كما ذكر أعلاه)، تعطي لجنة الصندوق للناخب مظاريف تصويت (بالوان البطاقات).

يدخل الناخب من خلف ستار يحجبه عن الآخرين، ويدخل بطاقات للمظاريف (بطاقة صفراء للمظروف الأصفر، وبطاقة بيضاء للمظروف الأبيض). المنطقة خلف الستار تعتبر حيزاً خاصاً للناخب وقت التصويت، لا يتم تصويره ولا يمكن لأحد أن يعلم ما قام به.

يدخل الناخب المظاريف في الصندوق، على مرأى لجنة الصندوق.

حقوق الأشخاص محدودى الحركة والإتاحة في الصناديق

ناخب مع محدودية في الحركة يحق له ممارسة حق التصويت بالاستعانة بمرافق، على شرط أن لا يكون المرافق عامل بيت مسنين أو مؤسسة أخرى يسكن بها الناخب، وأن لا يرافق هذا المرافق أكثر من ناخبين (اثنين) في يوم الانتخابات.

في كل سلطة محلية يكون صندوق واحد على الأقل مع إتاحة لأشخاص مع محدودية في الحركة. في السلطات التي فيها أكثر من 20 صندوق اقتراع، يكون على الأقل صندوقان مع إتاحة. تفاصيل وعناوين هذه الصناديق تنشر في الإعلان الصادر عن مدير الانتخابات، الذي يعلق في لوحات الإعلانات وينشر في موقع السلطة المحلية على الإنترنت.

يحق لناخب مع محدودية في الحركة، والذي سُجل في صندوق بدون ملاءمات إتاحة، التصويت في صندوق مع إتاحة داخل نطاق السلطة المحلية.

الناخب الذي يتوجه لصندوق مع إتاحة (غير الصندوق الذي سُجل به) يصوت داخل مظروف خاص، ويتم عدّ هذه الأصوات على حدة، بعد أن تتأكد لجنة الانتخابات أن الناخب لم يصوت أيضاً في الصندوق الذي سُجل فيه مسبقاً.

تصرفات الناخبين في صناديق الاقتراع

وقت التصويت لا يدخل أي شخص إلى منطقة الصندوق، باستثناء أعضاء لجنة الصندوق، سكرتير الصندوق، مراقبون من قبل القوائم، جهات أخرى مخولة بتنظيم سير الانتخابات (أفراد شرطة، مدير الانتخابات، ممثل عن وزارة الداخلية الخ..)، وناخب سمحت له لجنة الصندوق بالدخول للتصويت.

رئيس لجنة الصندوق مخول بإبعاد كل شخص من منطقة الصندوق بسبب تصرفات غير لائقة تعرقل سير التصويت.

تصويت خارج الصناديق العادية

بعض شرائح المجتمع غير قادرة على التصويت في الصناديق العادية الموزعة داخل نطاق السلطة المحلية. لمساعدة هذه الفئات أقر القانون تعليمات خاصة، بحيث يسمح لهؤلاء التصويت في صناديق خاصة في مكان تواجدهم. يتم التصويت في هذه الصناديق داخل مغلفات خاصة، تنقل بعد ذلك لعددها من قبل لجنة الانتخابات في البلدة، بعد أن تتأكد اللجنة أنّ هذا الناخب لم يصوت في الصندوق الذي سُجل به مسبقاً.

صناديق خاصة توضع في المستشفيات لخدمة المرضى الذين يمكنهم من قبل يوم الانتخابات. التصويت يكون بناء على إبراز مصادقة تؤكد المكوث في المستشفى.

⑤ قانون السلطات المحلية (انتخابات) – فصل ح3

يمكن لعاملي الطواقم الطبية التصويت في الصناديق التي توضع بالمستشفى، إذا رأت إدارة المستشفى أنّه ليس بإمكان العامل ممارسة حق التصويت في مكان آخر. تصويت بطريقة مشابهة يجري أيضاً في ملاجئ للنساء المعنفات، في السجون، وفي قواعد الجيش.

تركيبة لجنة الصندوق

تركيبة لجان الصناديق (من حيث القوائم) وهوية رؤساء لجان الصناديق ونوابهم تقرر من قبل لجنة الانتخابات حتى يوم 26.9.23.

قائمة غير ممثلة بلجنة الصندوق من حقها إرسال مراقب من قبلها للصندوق. لإدخال مراقب للصندوق يجب الحصول مسبقاً على كتاب تعيين موقوع من مدير الانتخابات.

حساب الأصوات وتوزيع المقاعد

يحق لكل قائمة الارتباط باتفاق فائض أصوات مع قائمة أخرى. يجب إبلاغ مدير الانتخابات عن وجود اتفاق كهذا حتى يوم 22.10.23.

توفير بطاقات تصويت يكون بمسؤولية القائمة والمرشح. على البطاقة البيضاء يُكتب اسم القائمة وشارتها، أما على البطاقة الصفراء فيُكتب الاسم الكامل لمرشح الرئاسة. تعليمات بالنسبة لحجم البطاقات أقرت في أنظمة خاصة. في حال وجود شك، مفضل مراجعة مدير الانتخابات.

👁️ أنظمة السلطات المحلية (سير الانتخابات) - بند 14 | شرح حول إجراءات التصويت

يقر القانون تعليمات بشأن الأصوات الصحيحة واللاغية. قد ينشر مدير الانتخابات تعليمات أخرى بهذا الصدد خلال يوم الانتخابات (انظروا الأمثلة في قرار لجنة الانتخابات للكنيست من يوم 9.4.19).

👁️ قانون السلطات المحلية (انتخابات) - بند 63 | توجيهات لجنة الانتخابات للكنيست

توزيع مقاعد عضوية المجلس هي مهمة مركبة بعض الشيء. نكتفي بذكر النقاط الأساسية التالية في هذا السياق:

🗳️ في نهاية عد الأصوات يُجمع عدد الأصوات الصحيحة - الأصوات التي لم يتم إلغاؤها.

🗳️ لحساب عدد الأصوات لاجتياز نسبة الحسم، يُقسم مجموع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد في المجلس ويُضرب ب75%. القوائم التي تحصل على عدد أصوات أكبر من العدد الناتج عن هذه المعادلة تشارك في توزيع المقاعد.

🗳️ كل قائمة تحصل على عدد المقاعد الصحيح الناتج من حساب الأصوات. بعدها يُجرى توزيع ثانٍ، حسب كم الأصوات المتبقية لدى كل قائمة والأصوات التي تنقصها لمقعد إضافي.

🗳️ في التوزيع الثاني يتم التعامل مع القوائم المرتبطة باتفاق فائض أصوات كقائمة واحدة.

🗳️ فقط القائمة التي تجتاز نسبة الحسم تشارك بتوزيع المقاعد. للاستفادة من اتفاق فائض أصوات يجب أن تجتاز القائمتان نسبة الحسم.

🗳️ في حال لم يحصل أي من مرشحي الرئاسة على 40% من الأصوات الصحيحة تُجرى جولة ثانية يوم 14.11.23 بين المرشحين اللذان حصلا على غالبية الأصوات.

👁️ للاستزادة: قانون السلطات المحلية (انتخابات) - بند 67 | قانون السلطات المحلية (انتخابات) - بند 68



محامون من أجل إدارة سليمة
עורכי דין לקידום מנהל תקין

04-6565090 

054-9465090 

office@lawgg.org 

www.lawgg.org 

עורכי דין לקידום מנהל תקין 

Lawyers for Good Governance – محامون من أجل إدارة سليمة 

lawyers.for.good.governance 

Lawprofessorsforum@gmail.com 

www.lawprofsforum.org 

Law Professors Forum פורום המרצות והמרצים למשפטים 



פורום המרצות | منتدى محاضرات
והמרצים למשפטים | ومحاضري القانون
لمען הדמוקרטיה | من أجل الديمقراطية
The Israeli Law Professors' Forum for Democracy